

القاهرة تطور اتفاق كوزير لتعميق مصالحها في السوق الأميركية

توسع يطرح مصانع جاهزة للمستثمرين في المناطق المؤهلة للاتفاق



تسعى الحكومة المصرية نحو توسيع نطاق الاستفادة من اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة كوزير ثلاثي الأطراف بين القاهرة وواشنطن وتل أبيب، والذي يقضي بتصدير المنتجات المصرية إلى الأسواق الأميركية بإعفاء كامل من الجمارك بشرط أن يتم استيراد البعض من مكونات هذه المنتجات من السوق الإسرائيلية.

التخطيط والتنمية الاقتصادية التي قدرت صادرات مصر من المناطق الصناعية المؤهلة خلال عقد ونصف بنحو 12.3 مليار دولار.

ويصل المتوسط السنوي للصادرات المصرية عبر كوزير إلى نحو 820 مليون دولار، ولا يعكس هذا الرقم الهزيل تقدما في الصادرات المصرية، ويؤكد أن الاتفاقية لم تحقق أغراضها بدقة. ويتيح الاتفاق للقاهرة الحق في تحديد النطاق الجغرافي للتصدير، واختيار مناطق لتدشين المصانع بهدف التصدير، غير أن الحكومة المصرية لم تستغل هذه النقطة في تدشين مصانع في المحافظات النائية، وكان يمكنها عبر هذه الخطوة إعمار وتنمية تلك المناطق الخطرة وتشغيل شبابها، طالما أن مصانع كوزير تعمل من أجل التصدير.

وحالت البيروقراطية والحرب المستتر بين شركات مصرية وأخرى إسرائيلية دون تحقيق مصالح اقتصادية وتعظيم الاستفادة من الاتفاق.

وتسفت وحدة كوزير التابعة لوزارة التجارة والصناعة بمصر، أنها "حقت الجانب الإسرائيلي على عدم المبالغة في رفع أسعار مستلزمات الإنتاج التي تصدورها للمصانع المصرية ضمن الاتفاقية بعد شكوى بعض الشركات من ارتفاع أسعار المكون الإسرائيلي عن الأسعار العالمية".

وأدت هذه الممارسات إلى تقويض حركة الشركات المصرية، وتعجز الصادرات المصنعة على أرض مصر للسوق الأميركية، ووضعت مصر في المركز العشرين بقائمة الدول المصدرة للملابس الجاهزة والمنسوجات أميركا رغم حوافز كوزير.

غير أن متابعين، قالوا لـ "العرب"، إن "هذه مبررات تنطوي على رغبة في الحد من تفعيل كوزير، لوجود تحفظات سياسية، وقناعة بأن توسيع التعاون الاقتصادي يمكن أن يفهم على أنه دوران في فلك المخططات الأميركية - الإسرائيلية، لكن هذه النظرة بدأت تتغير مع حدوث تحولات كبيرة في المنطقة العربية، وارتفاع معدل التعاون الاقتصادي بين إسرائيل ودول عربية عدة".



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تعكف اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء المصري حاليا على وضع إطار جديد يضمن زيادة الاستفادة من اتفاق كوزير، بما يفتح المزيد من الفرص أمام المنتجات المصرية للسوق الأميركية، في ظل شح عوائد البلاد من العملات الحرة بسبب الركود الاقتصادي الناجم عن انتشار فايروس كورونا.

وقالت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن "اللجنة تقوم بتوفير مصانع سابقة التجهيز تضم جميع المرافق الأساسية، من مياه وطاقة داخل المناطق الحرة، وبمساحات تتراوح بين 10 آلاف و20 ألف متر مربع". ويعزز هذا التوجه حفز المستثمرين للإنتاج بهدف التصدير، وزيادة الاستفادة من اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة في ظل توجيهات رسمية تحض على ضرورة توفير التمويل لعمليات التصنيع وتدريب العمالة في القطاعات الصناعية.



محمد قاسم
خطط تعميق كوزير
إيجابية لكن التوقيت
غير مناسب

وقالت وحدة كوزير إن "مصر لديها فرص تنافسية في صناعة المنتجات الجلدية في السوق الأميركية، في ظل ارتفاع التعريفات الجمركية على المنتجات الجلدية عالميا، إلا أن هذا القطاع في حاجة ماسة للتطوير".

وتدرج كوزير تحت مسمى الاتفاقيات التجارية الدبلوماسية، فالهدف منها ضمان تطوير العلاقات بين إسرائيل ومصر، وغيرها من الدول العربية، في ما يتعلق بالتعامل التجاري والذي كان محدودا في فترات سابقة.

ورغم مرور نحو 15 عاما على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، إلا أن صادرات مصر من خلال كوزير تبدو ضعيفة للغاية، ورصدت هذا الوهن ببيان وزارة

فرص جديدة نحو الأسواق الأميركية

الخارجية، رفض مجلس إدارة الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين دخول دولة كندا ضمن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة كوزير.

وجاء هذا الموقف ردا على أطروحة مكتب التمثيل التجاري المصري في مدينة مونتريال حول ضم السوق الكندية لاتفاق كوزير، حيث يبلغ حجم مبيعات قطاع الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية في السوق الكندية نحو 30 مليار دولار.

وكانت الأطروحة تستهدف ضمان حصص للملابس الجاهزة المصرية في هذه السوق التي تستورد أكثر من 90 في المئة من احتياجاتها.

واكتفى الاتحاد بالتنويه إلى أن المستثمرين ليسوا في حاجة إلى الدخول في مثل هذه الاتفاقيات، وهو ما يرجع إلى عدم مساهمة اتفاق كوزير في تحقيق طفرة في الصادرات، مع ربط عمليات التصدير بتعميق التطبيع مع الشركات الإسرائيلية والتي لا تستطيع الوفاء باحتياجات المصانع المصرية بشكل منتظم لتعزز صادراتها للسوق الأميركية.

وملابس ومفروشات، بقيمة 1.47 مليار دولار.

وأوضح محمد المرشدي، رئيس جمعية مستثمري العبور بالقاهرة، أن "نجاح خطط التوسع بمناطق كوزير مرهون بمنح المصانع الجديدة لمستثمرين جادين ولديهم خبرات تصديرية سابقة مع السوق الأميركية".

وأشار لـ "العرب"، إلى أنه "يمكن الاستفادة من المصانع الجديدة لجذب استثمارات أجنبية بمختلف القطاعات، لأن اتفاق كوزير يسمح بتصدير منتجات في جميع القطاعات، وليس الملابس الجاهزة فقط".

ورغم ما يحيط بهذه الاتفاقية من علامات استفهام، غير أنها كانت طوق النجاة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية بعد انتهاء أجل "اتفاقية الأنسجة المتعددة" التي كانت ترعاها منظمة التجارة العالمية عام 2004، وكانت تضمن للمنسوجات المصرية حصصا معفاة من الجمارك في الأسواق العالمية.

وفي الوقت الذي تبحث فيه المنتجات المصرية عن موطن قدم لها في الأسواق

المنتجون عاجزين عن تسويق منتجاتهم بسبب الجائحة التي لا تزال تلقي بظلالها الوخيمة على الاقتصاد العالمي".

وتعد صناعة الملابس الجاهزة من أهم القطاعات المتضررة، حيث كانت وحدة كوزير بوزارة التجارة والصناعة تتوقع ارتفاع حجم صادراتها للسوق الأميركية عبر الاتفاقية بنحو 20 في المئة خلال العام الحالي، إلا أن كورونا بدد طموحاتها.



محمد المرشدي
تطوير الاتفاق مرهون
بمنح المصانع الجديدة
لمستثمرين جادين

وتراجعت صادرات الملابس الجاهزة خلال شهري يناير وفبراير الماضيين وسجلت مستوى 267 مليون دولار مقابل 277 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2019.

وتقدر صادرات مصر للسوق الأميركية بحوالي 2.1 مليار دولار، 70 في المئة منها قطن وغزل ومنسوجات

وتمت إضافة 3 مناطق مصرية لاتفاق كوزير العام الماضي ليصل عددها إلى 27 منطقة، في 14 محافظة على مستوى الجمهورية.

ويتجاوز عدد الشركات المصرية المسجلة ضمن اتفاق كوزير حاجز 980 شركة، بعد أن تم إدراج نحو 12 شركة مصرية جديدة ضمن إطار الاتفاق العام الماضي.

وقال محمد قاسم، عضو المجلس التصديري للملابس الجاهزة، إن "خطة مصر لطرح مصانع جاهزة للإيجار بنظام حق الانتفاع لمناطق كوزير إيجابية، لكن توقيت طرحها خلال الفترة الحالية غير مناسب".

وتشهد الأسواق العالمية حالة ركود بسبب تداعيات وباء كورونا على السوق والمستهلك الأميركي، وهما يمثلان جزءا رئيسيا داخل هذه المنظومة، فالجمع لا يبحث عن الشراء حاليا بقدر التزامه بالحفاظ على حياته.

وأضاف لـ "العرب"، أن "الكثير من المستثمرين في موقف صعب، فالركود دفع سوق الصفقات للتراجع، وأصبح

محاولات إيرانية يأسئة لدعم العملة المنهارة

سوق العملات وذلك بعد أن تراجع الريال الإيراني إلى مستويات تاريخية الأسبوع الماضي".

وقال همتي في منشور على إنستغرام "خلال الأيام القليلة الماضية، دخلت مئات الملايين من الدولارات السوق من خلال وسطاء مرتبطين بالبنك المركزي وتم إحباط العديد من خطط أولئك الذين العقوبات لأكثر من عام ونصف العام، فضلا عن شلل الاقتصاد جراء تداعيات الوباء".



عبدالناصر همتي
تدخلنا في السوق
سيكون حذرا ووجهنا
نحو الهدف

وهوى الريال إلى أدنى مستوى على الإطلاق الثلاثاء قبل أن يتعافى قليلا. ويتعرض الريال لضغوط من العقوبات الأميركية وأزمة فايروس كورونا.

وبعد أن قال الجمعة إن "البنك المركزي لن يقوم ببعثرة موارده في السوق"، قال همتي إنه لم يقصد أن البنك سيراجع عن دعم الريال المنتعش. وأضاف "تدخلنا في السوق سيكون حذرا وموجه نحو الهدف".

ويرى خبراء أن تصريحات المسؤولين تعكس ارتباك السلطات وتقلص هامش المناورة حيث لم تعد طهران تجد أي مائل للالتفاف على الحكومات كما دأبت.

طهران - حاولت طهران تخفيف وطأة العقوبات الأميركية التي أضفت إلى انهيار غير مسبق للعملة المحلية بمبادرة يأسئة عبر دعم الريال المنهار من خلال ضخ الملايين من الدولارات للحفاظ على توازنه في سوق الصرف، في خطوة يأسئة تعكس ارتباك السلطات واتساع المخاوف من العقوبات لأكثر من عام ونصف العام، فضلا عن شلل الاقتصاد جراء تداعيات الوباء.

وهرع المصرف المركزي الإيراني إلى دعم العملة المنهارة بضخ الملايين من الدولارات في السوق العملات لدعم الريال الذي يشهد انحدارا غير مسبق لم تعد تجدي الحلول الترقبية لإنقاذه من سقوط حتمي في ظل تقلص هامش المناورة الاقتصادية مع ركود كافة القطاعات المنتجة وتضييق الخناق بفعل العقوبات الأميركية.

ومنذ اكتشاف أول حالة إصابة بفايروس كورونا قبل نحو ثلاثة أشهر هيمت مخاوف الاقتصاد بالفعل على أسواق العملات الأجنبية في إيران.

وعقدت إعادة فرض العقوبات الأميركية من انخفاض قيمة العملة الإيرانية ما عطل التجارة الخارجية وفاقم التضخم السنوي الذي توقع صندوق النقد أن يصل إلى 31 في المئة.

وقال عبدالناصر همتي محافظ البنك المركزي الإيراني إنه "ضخ الملايين من الدولارات للحفاظ على استقرار

للمملكة بان تقول إنها لم تلغ الحج كما توقع كثيرون".

وأكدت السعودية أن الحج سيبكونون من جنسيات مختلفة، لكن عملية الاختيار لن تكون مسالة سهلة فيما قد تكون الأولوية لسكان مكة المكرمة.

وقال السعودي مروان عبدالرحمن المقيم في مكة "ذهبت إلى الحج من قبل وأمل أن أذهب هذا العام، إن شاء الله ساكون بين أوائل الحج".

والصح يعد من أكبر التجمعات البشرية سنويا في العالم. وقد يشكل أداء هذه الفريضة بؤرة رئيسية محتمة لانتشار العدوى مع تدفق الملايين من الحجاج على المواقع الدينية المزدحمة.



خشوع رغم كورونا

انحسار تدفق الحجيج يضاعف الخسائر الاقتصادية للسعودية

وليس سكان مكة وحدهم من يعانون، فالحجاج الذين ينفق بعضهم مئذراته لزيارة الكعبة اضطروا ذلك إلى إلغاء رحلاتهم ما تسبب بمصاعب كبيرة لدى منظفي رحلات الحج في العالم.

واتخذت السعودية قرارا حساسا سياسيا ودينيا بإعلانها أنها "لن تسمح إلا لحوالي ألف شخص من المقيمين فيها بإداء الفريضة في الأيام الأخيرة من يوليو، مقارنة بنحو 2.5 مليون شخص في 2019".

وذكر مسؤول من جنوب أسيا على تواصل مع سلطات الحج بأنه "سيكون حدثا رمزيا، صور فوتوغرافية تسمح

كلفت خسارة موسم الحج السعودية بفعل انحسار حركة تدفق الحجيج من كامل ربوع العالم خسائر فادحة لمدينة مكة وأفقدها زحما المهود فضلا عن حرمان الخزائن العامة للدولة من عوائد ضخمة كانت تدر سنويا مليارات الدولارات في وقت تواجه فيه البلاد تداعيات تلاشي عوائد النفط وتقلبات أسعاره.

والحد من المناسك التي تدر نحو 12 مليار دولار سنويا، يضرب في الصيف اقتصاد المدينة التي يبلغ عدد سكانها نحو مليوني نسمة، وكذلك اقتصاد المملكة الغنية بالنفط وهو الأكبر في المنطقة.

وولدت طفرة البناء في السنوات الأخيرة مجموعة من مراكز التسوق والشقق والفنادق الفاخرة، بعضها يطل زوارها الأت من مختلف أنحاء العالم بسبب المخاوف من الفايروس.

وتلحق الإجراءات الهادفة للحماية من الفايروس خسائر بالشركات التي تعتمد على الحج وتشمل مئات الآلاف من الوظائف، من وكلاء السفر إلى الحلاقين في الشوارع ومحاجر بيع الهدايا والمطاعم. وتحدث الكثيرون عن عمليات تسريح للعمال على نطاق واسع، أو تخفيض في الرواتب أو تأخيرها.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لأحمد عطية (39 عاما) المصري الذي يعمل لصالح شركة سفريات في مكة قوله "صفر مبيعات، صفر إيرادات لم نعد على رؤية مكة فارغة". وأضاف أن اللامر عواقب وخيمة على المدينة".

الرياض - ازادت التحديات الاقتصادية أمام الحكومة السعودية مع إقرار السلطات تعليق أنشطة الحج والعمرة على الخارج والاقصاار بأعداد محدودة داخل البلاد حيث باتت البلاد تواجه نزيفا مستمرا لأهم مورد مالي بعد استمرار الذي تقلصت عوائده في ظل استمرار مخاوف لتهدد وبائي جديد.

وتبعاً للقرارات الجديدة فقدت مدينة مكة زحما المهود وخلت من أنشطتها المعتادة خلال الموسم الحالي والذي كان يمتاز بحركة كبيرة ونشاط تجاري لبائعي الهدايا استعدادا لاستقبال الحجيج من مختلف بقاع العالم.

وبات الهدوء يخيم على مدينة مكة المكرمة في ظل قرار السعودية تعليق العمرة والسماح لعدد محدود من الحجاج بإداء المناسك هذا العام بسبب انتشار فايروس كورونا المستجد، ما يحرم البلاد من إيرادات ضخمة.

وكانت المدينة المقدسة لدى المسلمين التي تضم المسجد الحرام والكعبة، تعج بالحياة قبل بدء تفشي الفايروس. لكن المواقع الدينية أصبحت شبه فارغة، وخيام الحجاج مهجورة والفنادق شاغرة.